

قرار أميري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣
بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١
بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار

أمير دولة قطر،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مجلس الوزراء ،
وعلى القرار الأميري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المجلس الأعلى
للشؤون الاقتصادية والاستثمار ، والقرارات المعدلة له ،

قررنا ما يلي :

مادة (١)

يُستبدل بنص المادة (٦) من القرار الأميري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١
المشار إليه ، النص التالي:

مادة (٦) :

"يشكل المجلس من الأمير رئيساً ، وعضوية كل من :

- ١- رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
 - ٢- وزير الطاقة والصناعة
- نائباً للرئيس.
عضواً.

- ٣- وزير المالية عضواً.
- ٤- وزير الاقتصاد والتجارة عضواً.
- ٥- محافظ مصرف قطر المركزي عضواً.
- ٦- المستشار الاقتصادي للديوان الأميري عضواً.
- ٧- ممثل عن جهاز قطر للاستثمار عضواً.
- ٨- ممثل عن بنك قطر للتنمية عضواً.

وتختار الجهتان المنصوص عليهما في البندين (٧) ، (٨) من يمثلهما في عضوية المجلس.

ويجوز تعديل تشكيل المجلس أو إضافة أعضاء جدد بقرار من الأمير.

مادة (٢)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار. ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٣ / ٨ / ١٤٣٤هـ

الموافق : ٢ / ٧ / ٢٠١٣م